

فما بينهم خصوصاً الوكلاء على أبواب القضاة • وقال في
 المدايع أن المستأجرين من أصحابنا قالوا أنه لا يملك
 في عرف ديارنا إلا الناس في زماننا لا يرضون بقبض المتقاضي
 كالوكلاء على أبواب القضاة لئلا يمتنع في أموال الناس
 وقال في الصغرى التوكيل بالمتقاضي بعد
 العرف أن كان في بلد كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو
 الذي يقبض الدين كان التوكيل بالمتقاضي توكيلاً بالقبض ولا
 فاه وهذا الفظة في التهمة • وقال في الوافعات التوكيل
 بالخصومة أن يقبض الدين في قولنا علمنا وكذا التوكيل تقاض
 وقال في ليس له ما ذلك وبه أخذ متأخروا ومشائخنا
 وقال قاضي خان قالوا بأن التوكيل بالمتقاضي يملك
 القبض • وقال الشيخ الإمام أبو كرم محمد الفضل
 الاعتماد في ذلك على العرف أن كان التوكيل في بلد كان عرف
 التجار فيها أن المتقاضي يقبض الدين كان التوكيل بالمتقاضي توكيلاً
 بالقبض ولا فاه • قال قاضي خان ينبغي أن ينظر إلى المتقاضي
 أن كان المتقاضي مسايئاً فمن عليه في ذلك المكان التوكيل
 بالمتقاضي توكيلاً بالقبض وكذا الوعي متقاضي من بلد إلى

بلد كان له أن يقبض وأركان التوكيل بالمتقاضي من أعيان القضاة
 أو من أعيان السلطان أو من تليده الذي لا يؤتمن عليه
 لا يكون وكلاء بالقبض وينظر إلى المال أيضاً أركان المال الخطأ
 لا يؤتمن في مثله على التوكيل بالمتقاضي لا يكون التوكيل أن يقبض
 قوله والتوكيل يقبض الدين وكل الخصومة فيه عند
 أبي حنيفة وقال وهو رواية عن أبي حنيفة ليس يوكّل بالقبض
 وعلى قول الإمام مشي الإمام المحبوبي في أصح الأقاويل والاختيار
 المستفي والموصلي وصد الشريعة وفي قبض الدين
 التوكيل يقبض الدين لا يكون وكلاء بالخصومة فيها بالاجماع
 قال في الاختيار وغيره **فروع** قال قاضي خان رجل
 قدم رجلاً إلى القاضي فتكأن فلان بن فاه على هذا
 الف درهم وفدو كلني بالخصومة فيها وفي كل حق له ويقبضه
 وأقام البينة على ذلك جملة • قال أبو حنيفة لا قبل البينة
 على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وإن أقام البينة على الوكالة
 والدين جملة يقبض بالوكالة ويعيد البينة على الدين • وقال
 محمد إذا أقام البينة على الكل يقبض بالكل ولا يحتاج إلى إعادة
 البينة على الدين والفنوي على قوله حاجة الناس **فروع**

الخصومة

صفي